



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

Rese.Hayat Ali Hussein

Dr. Majeed Khairallah

University of Wasit /
College of Education
for Human Sciences

Email:

Hayata@uowasit.edu.iq**Keywords:**clarification and
guidance of the
problem, scholars'
disagreement about
grammatical issues,
interpretation and
reasoning**Article info****Article history:**

Received 8.apr.2023

Accepted 17.jul.2023

Published 20.aug.2023

**The methodology of Ibn Hajar Al-Asqalani (852 AH) in his book:
Fath Al-Bari with the explanation of Sahih Al-Bukhari in the
grammatical aspect)****A B S T R A C T**

Compilations of explanations of the noble hadith of the Prophet were numerous and varied in various fields, and it was and still is (Fath al-Bari) for the sake of those compilations and the most famous, if not the best, indisputably; For his comprehensive and adequate coverage of the hadiths of Sahih al-Bukhari, and for his explanation of them in an exquisite manner, Anmaz at times in detail and at length in the places that require that, and at other times with simplification and brevity. Its significance, and the commentator researched the grammatical differences of all kinds, absorbing in those differences all opinions on grammatical issues, and then giving his evidence, so he counted the right of a large scientific encyclopedia in which Ibn Hajar deposited various sciences that we can hardly find similar to in explaining another Sunni hadith, where he enriched it as well as Grammar with valuable investigations in jurisprudence and the sciences of men, revealing the ambiguities of hadith in the text and isnad, as well as useful linguistic investigations, adequate explanation of many Qur'anic verses, their interpretation, the reasons for their revelation, the miracles of the Qur'an in them, and the aspects of its readings with eloquent words of accurate knowledge collected from the mothers of classified books, and great references .

The work of Al-Hafiz in the book was painstaking, as his method of research and dealing with grammatical issues was distinct, and this distinction made him the target of students of knowledge from all sides, and the commentator was also directing some aspects of the syntax according to the meaning included in the text, and sometimes he left the guidance to the reader so that the mind works in it according to For the linguistic flair he enjoys.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol52.Iss1.3626>

منهج ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في كتابه: فتح الباري بشرح صحيح البخاري في الجانب النحوي

الباحثة حياة علي حسين الشمري أ.د. مجيد خير الله راهي الزاملتي

جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص

تعددت مصنفات شروح الحديث النبوي الشريف وتنوعت في مختلف المجالات، وكان وما زال (فتح الباري) من أجل تلك المصنفات وأشهرها إن لم يكن أفضلها بلا منازع؛ لإحاطته الشاملة الوافية بأحاديث صحيح البخاري، ولشرحه إيّاها بأسلوب بديع انماز تارة بالتفصيل والإسهاب في المواضيع التي تتطلب ذلك، وتارة أخرى بالتبسيط والإيجاز، فضبط فيه ما أشكل من الأسماء، وبيّن ما اختلف من الأفعال، وأحال الألفاظ الغريبة والقليلة الاستعمال إلى المعاجم لبيان معناها والوقوف على دلالتها، وبحث الشارح في الخلافات النحوية بشئى أنواعها، مستوعباً في تلك الخلافات كل الآراء في المسائل النحوية، ثمّ يدلوه، فعدّ بحق موسوعة علمية كبيرة أودع فيها ابن حجر علوماً شتى لا نكاد نجد على شاكلتها في شرح حديث سني آخر، حيث أغناه فضلاً عن النحو بمباحث قيّمة في الفقه وعلوم الرجال والكشف عن مبهمات الحديث في المتن والإسناد فضلاً عن المباحث اللغوية المفيدة، والشّرح الوافي للعديد من الآيات القرآنية، وتفسيرها، وأسباب نزولها، وإعجاز القرآن فيها، ووجوه قراءته بكلام بليغ لعلم دقيق جمعه من أمّهات الكتب والمراجع العظام.

إنّ عمل الحافظ في الكتاب كان مُضنياً؛ إذ كانت طريقتة في البحث وفي تناول المسائل النحوية متميزة، وهذا التميز جعله مُراد طلاب العلم من كل حدب وصوب، وكان الشارح أيضاً يوجّه قسماً من الجوانب الأعرابية على وفق للمعنى الذي تضمّنه النص، وتارةً يترك التوجيه للقارئ ليُعمل العقل فيه على وفق الذوق اللغوي الذي يستمتع به.

الكلمات المفتاحية: إيضاح وتوجيه المشكلة، خلاف العلماء حول المسائل النحوية، التأويل والتعليل

المقدمة

الحمد لله تعالى حمداً يليق بنعمائه وجلال قدره، والصلاة والسلام على محمد الأمين خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأتباعهم الميامين.

أما بعد:

فقد عدّ الحديث النبوي الشريف المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وامتازت تلك الأحاديث بأسلوب بياني ولغوي رائع لما أوتي الرسول الكريم من جوامع الكلم وبلاغة اللسان وهذا ما جعل الدراسة على تلك الأحاديث شرفاً يناله الدارس، ولا شك في أنّ علماء أمتنا السابقين كانوا فطاحل في علمهم، وموسوعيين في ثقافتهم؛ إذ كان منهم من تناول تلك الأحاديث بالشرح الوافي ليُثمر بعظيم المؤلفات ذات الفوائد اللغوية المتنوعة، فكان منهم الإمام الحافظ أحمد بن عليّ العسقلاني المشهور بـ (ابن حجر).

وقد نهج الشارح منهجاً خاصاً به اتخذ من أول كتابه إلى آخره، واهتم في شرحه لأحاديث الجامع الصحيح بالإسناد ورجاله، فلم يدخر جهداً في بيان أحوالهم، وضبط أسمائهم، والوقوف على أنسابهم ومراتبهم في العلوم، وما لهم من

المرويات مع المعرفة التامة لخطوطهم ولو تتوّعت، وحسبنا هنا ما قاله الفيروز آبادي في بيان معرفة ابن حجر لرجال السند والمأمه بهم، قائلاً: "جلا بشهاب فضله عن وجه الإسناد ليل كل مشكل بهيم واستجلب من غرر المسانيد أخبار كل حديث وقديم، أبدى بديعاً شهر بالإجازة، ومال إلى جانب جنبابه أمدح الفضل وليته، فخص من الفضلاء بتتويبه ذكر له به استحقاق، واستحسن اجتهاده في تخريج الأحاديث التي علت على السبع الطباق، سلك في ذلك مسلكاً يُنشر ذكره على مر الزمان ويؤرخ... (السخاوي ١٩٩٩ م ٢٧٧/١)، وكان يذكر في أغلب الأحيان مواليدهم ووفياتهم وبلدانهم وكناهم وألقابهم، وضبط ما يُشكل من أسمائهم، وشهد لابن حجر القاصي والداني بعلمه بكل المقاييس؛ لأن الحكم على المحدثين في سند الحديث الشريف يُعد من أهم قواعد الحكم على الحديث نفسه، فالحديث تعرف صحته بثقة روايه ونزاهة ناقله.

منهج ابن حجر في توجيه المسائل النحوية

أولاً: عرض المشكلات وتوجيهها:

من أبرز سمات ابن حجر في عرض المشكلات في شرحه ما يأتي:

١- الإشارة إلى الإشكال القائم في الرواية ثم الإجابة عنه بإيراد قول لمن وجهه وخرجه:

ومثال ذلك ما جاء في مسألة همزة (تثاؤب)، قال ابن حجر: "وللمستلمي ثناءب بهمزة بدل الواو... وفي رواية السنجى بالهمز، ووقع عند البخاري وأبي داود بالهمز، وأما عند مسلم فبالواو، قال وكذا هو في أكثر نسخ مسلم وفي بعضها بالهمز، وقد أنكر الجوهري كونه بالواو" (العسقلاني ١٣٧٩ ١٠/٦١١)، فهو هنا عرض المشكلة ثم أجاب عنها بإيراد قول العلماء، فاللفظة مهموزة بالإجماع، وورودها بالواو أما من باب الإبدال (القرشي ٦٢)، أو من تسهيل الهمز (خلطي ٢٠٢٣ ٢٢١)، فتخفيف الهمزة ظاهرة لغوية اختصت بها القبائل الحجازية التي مالت إلى سهولة النطق، أما تحقيقها فاختصت به تميم؛ لأنها بدوية شديدة القوة (خلطي ٢٠٢٣ ٢١٣)، وذلك التخفيف قد يكون بالإبدال تلك الظاهرة المعروفة التي غزت كتب العلماء (القرشي ٦٢).

٢- ذكر الأوجه الإعرابية للرواية، وهو من اهتمامات ابن حجر أيضاً؛ إذ أنه كان فضلاً عن نقل أقوال العلماء وخلافاتهم، كان يذكر الأوجه الإعرابية للفظ في الحديث موضع الكلام، ومثال ذلك قوله في لفظه (بله): "قيل هي بمعنى كيف ويُقال هي بمعنى أجل، ويُقال بمعنى غير أو سوى، وقيل بمعنى فضل... وقال ابن مالك: المعروف بله اسم فعل بمعنى اترك ناصباً لما يليها بمقتضى المفعولية، واستعماله مصدرًا بمعنى الترك مضافاً إلى ما يليه، والفتحة في الأولى بنائية وفي الثانية إعرابية، وهو مصدرٌ مهمل الفعل ممنوع الصرف، وقال الأخفش: بله هنا مصدرٌ كما تقول ضرب زيد وتدر دخول من عليها زائدة، ووقع في المغني لابن هشام أنّ بله استعملت معربة مجرورة بمن، وأنها بمعنى غير" (العسقلاني ١٣٧٩ ٨/٥١٦).

٣- ذكر الأوجه الإعرابية مع تأييد أحدها بوساطة روايات الحديث الأخرى، وهنا تظهر بجلاء عقلية ابن حجر الشارح المحدث، وطريقته في ربط الحديث باللغة وجوانبها، وهي سمة بيّنة على الشرح؛ إذ كثيراً ما كان يورد وجهين إعرابين أو أكثر للرواية، ثم يُرجح أحدها بما يُعضد هذا الترجيح كورود رواية أخرى، ومثاله ما يأتي:

١- توجيهه للفظ (الصلاة) الواردة في صحيح البخاري عن أسامة بن زيد: "... فقلت: الصلاة يا رسول الله، فقال: الصلاة أمامك..." (البخاري ١٤٢٢ هـ ٤٠/١)؛ إذ وجه ابن حجر (الصلاة) ثلاثة أوجه، هي: الرفع، والتقدير: حانت أو قامت الصلاة، والتصب على الإغراء، والتصب على الحذف، والتقدير: أتريد الصلاة، وأيده ابن حجر قائلاً: "أو على الحذف، والتقدير: أتريد الصلاة؟ ويؤيده قوله في رواية تأتي، فقلت: أتصلي يا رسول الله؟" (العسقلاني ١٣٧٩ ١/٢٤٠).

٢ - توجيهه للفظه (يوم) في قول الرسول الأعظم (ﷺ): "خَطَبْنَا النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بلى، قَالَ: أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ ذُو الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بلى..." (البُخَارِيُّ ١٤٢٢ هـ / ١٧٦٦ م)؛ إذ وَجَّهَ ابن حجر إعراب لفظه (يوم) توجيهين، هما، النَّصْبُ على أَنَّهَا خبر (ليس)، والتَّقْدِيرُ: أليس اليوم يَوْمَ النَّحْرِ؟ والزَّفْعُ على أَنَّهَا اسم (ليس)، والتَّقْدِيرُ: أليس يَوْمُ النَّحْرِ هذا اليوم؟ فقال: "والأوَّلُ أَوْضَحُ، لَكِنْ يُوَدِّدُ هَذَا الثَّانِي قَوْلُهُ: أَلَيْسَ ذُو الْحِجَّةِ؟ أَيُّ أَلَيْسَ ذُو الْحِجَّةِ هَذَا الشَّهْرُ" (العسقلاني ١٣٧٩ / ٣ / ٥٧٦)، ومِمَّا تَقَدَّمَ تَبَيَّنَ غَلْبَةُ عَقْلِيَّةِ ابن حجر المُحَدَّثِ على تَرْجِيحَاتِهِ، فَيُوَدِّدُ أَحَدَ الْأَوْجِهَ الإِعْرَابِيَّةِ لِلرَّوَايَةِ بوساطة رواية غيرها.

ثانياً: خلافاً العلماء:

اهتم الشَّارِحُ بعرض المسائل اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي حوت على الخلافات بين العلماء وتعددت فيها آراؤهم، وهذا جُلُّ ما يميِّز منهج ابن حجر في فتح الباري، وما جعل شرحه يترأس قائمة الشُّرُوحِ إِنَّهُ حوى على مسائل خِلافِيَّةٍ كَثِيرَةً دَلَّتْ على سعة اطلاعِهِ على كتب العلماء والمُحَدَّثِينَ، تلك المسائل الَّتِي دارت بين العلماء بأساليب الجدل والمناظرة الَّتِي أثرت الشَّرح بأقوال عظيمة الأهميَّةِ وآراء قيِّمة لأشهر علماء اللُّغة وكبار المُحَدَّثِينَ يبيِّن شِدَّةَ عنايةِته بأقوالهم حتَّى بلغت عدد الأقوال في أحد مواضع شرحه ستَّة وأربعين قولاً، نسبها جميعها إلى أصحابها ثُمَّ يَدْلِي ببدلوه - غالباً - إما مجتهداً لرأي أو مؤيداً فيه لغيره مع اتِّباع البرهان القاطع؛ كما حدث في مسألة (رُبِّ)، فنقل الشَّارِحُ خلاف العلماء بين حرفيَّتها واسميَّتها (رعد كريم ٢٠١٥ / ٣)، وأيضاً دلالتها على التَّكثِيرِ والتَّغْلِيلِ (رعد كريم ٢٠١٥ / ٤)؛ إذ كان ابن حجر يدور مع الدَّلِيلِ في شرحه حيث دار، فالدَّلِيلُ قبلته، وعليه اتَّجَاهُهُ ومسلكه.

١ - اهتمامه بذكر الخِلافِ واختلاف تعامله معه:

ضمَّن الشَّارِحُ كتابه عدداً من المسائل المتضمِّنة خلافاً لغويّاً بين العلماء، لكن اختلفت طرائق إيرادِهِ وتعامله مع هذا الخِلافِ، فقد تتباين أقواله، وتختلف مواقفه في ذكر الخِلافِ، كما في لفظه (فَم) الواردة في الجامع الصَّحيح: "والَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَخُلُوفِ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ" (البُخَارِيُّ ١٤٢٢ هـ / ٢٦ / ٢)، ولابن حجر في تلك اللَّفْظَةِ - حال الإضافة - ثلاثة أقوال مختلفة، هي:

١ - إِنَّ اثْبَاتِ الميم فيها عند الإضافة لغة قليلة، فقال: "وإنَّما يَحْسُنُ اثْبَاتِ الميم عِنْدَ الْإِفْرَادِ وَأَمَّا عِنْدَ الْإِضَافَةِ فَلَا إِلَّا فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ" (العسقلاني ١٣٧٩ / ١ / ١٣٧).

٢ - إِنَّ اثْبَاتِ الميم في حال الإضافة جاء في النَّثْرِ أيضاً، والرَّدُّ على مَنْ قال إِنَّ الْإِثْبَاتِ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ فَقَطْ؛ وَذَلِكَ لِثَبُوتِهِ فِي الْحَدِيثِ، فَقَالَ: "قَوْلُهُ فَمِ الصَّائِمِ فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ لَا تَثْبُتُ الْمِيمُ فِي الْفَمِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، لِثَبُوتِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ" (العسقلاني ١٣٧٩ / ٤ / ١٠٥).

٣ - إِنَّ اثْبَاتِ الميم فيها خاص بضرورة الشَّعْرِ، فقال: "وَلَا يُضَافُ مَعَ الْمِيمِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ شَعْرِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: يُصْبِحُ عَطْشَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ" (العسقلاني ١٣٧٩ / ١٠ / ٩٠).

إِنَّ الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَ وَالثَّانِيَّ يَمَكُنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ اثْبَاتِ مِيمِ (فَم) حَالِ الْإِضَافَةِ فِي النَّثْرِ لَا يَتَنَافَى مَعَ كَوْنِهَا لُغَةً قَلِيلَةً، أَمَّا الْقَوْلُ الثَّلَاثُ وَهُوَ اخْتِصَاصُ الْمَسْأَلَةِ بِضَرُورَةِ الشَّعْرِ بِنَصِّ لِه صَرِيحٍ فَيُعَارِضُ مَنَهِجَ الشَّارِحِ فِي اثْبَاتِ مَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ رِوَايَةُ الْحَدِيثِ وَصَحَّتْ، وَيُعَارِضُ مَنَهِجَهُ فِي اعْتِمَادِ الْحَدِيثِ بِوَصْفِهِ مَصْدَرًا مَهْمًا فِي الاسْتِدْلَالِ عَلَى الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ، وَصَحَّةِ الْأَسَالِبِ، وَالدَّلِيلُ أَنَّ الشَّارِحَ رَدَّ بِالِاحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ عَلَى مَنْ خَصَّ الْإِضَافَةَ بِالضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، فَمَوْقِفُهُ

هذا من المواقف المتعارضة والتي يصعب الجمع بينها، وحمله على السهو أو الخطأ لا يصح؛ لأن ابن حجر كان قد استدلل له وأثبتته، أما الزاجح من المسألة، فمذهب القائلين بالجواز هو الأرجح؛ وذلك لسببين، هما:

أ - إن السماع - شعراً ونثراً - يعضده، وإذا أخرجنا الشعر وحملناه على الضرورة، فالنثر لا يمكن حمله عليها.

ب - إن الأصل في الاسم الإفراد، وإن الإضافة أمر طارئ، ولما كانت الإضافة عارضة فلا يعتد بها، وأبدل حرف العلة ميماً معها كما أبدل مع الإفراد الذي هو الأصل، فالعمل يكون على الأصل لا على الأمر الطارئ.

٢ - استقلاله بالرأي عن آراء العلماء المتخالفين، وعدوله عن اللغة الشائعة:

ومثل ذلك ما حدث في مسألة إجراء (سنين) وأمثالها مجرى (حين)، وكان ذلك في حديث النبي الأمين محمد (ﷺ): "لله تسعة وتسعون اسماً، مائة إلا واحداً، لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة، وهو وتر يحب الوتر" (البخاري ١٤٢٢ هـ ٨٧/٨)؛ إذ قال ابن حجر: "قوله اسماً كذا في معظم الروايات بالنصب على التمييز وحكى السهيلي أنه زوي بالجر، وخرجه على لغة من يجعل الإعراب في النون ويلزم الجمع الياء فيقول كم سنينك؟ برفع النون، وعددت سنينك بالنصب، وكم مر من سنينك بكسر النون، ومنه قول الشاعر: وقد جاوزت حد الأربعين، بكسر النون فعلامة النصب في الرواية فتح النون وحذف التثوين لأجل الإضافة" (العسقلاني ١٣٧٩ ١١/٢١٩)، فذكر الشارح في نصه السابق أن (سنين) تُعرب بالحركات على نونها، مع لزوم الياء، والأصل في (سنين) ومثلها مما هو جمع لأسم ثلاثي محذوف اللام وعوض بهاء التانيث عنها، مثل عزة: عزين، وعضة: عزين، أن تُرفع بالواو، وتُنصب وتُجر بالياء؛ وذلك إلحاقاً لها بجمع المذكر السالم، وهي لغة لأهل الحجاز وغلبا قيس لكن قد يجري اللفظ مجرى (حين) و(غسلين) في أن إعرابها يكون بالحركات على النون مع لزوم الياء فيها، فنقول: هذه سنين، وصحبته سنيناً، وما رأيته مذ سنين.

إن ما ذكره ابن حجر عن السهيلي من جعل إعراب لفظة (سنين) على النون، ليس مختصاً بألفاظ العقود ولفظة (سنين)، بل هي لغة من يطرد هذا الإعراب في جمع المذكر السالم؛ وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معرباً بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء، مثل إعراب (حين) بالضممة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جراً، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع لمذكر سالم وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب" (الهمداني ٢٠١٣ م ٦٣/١).

ومما تقدم تبين أن إجراء (سنين) وأمثالها مجرى (حين)، أي الإعراب بالحركات على النون مع لزوم الياء، هي لغة قليلة في الاستعمال، وأكثر ما تأتي في الشعر، وما جاء من هذا القليل لا يقارن باللغة الشائعة فيحفظ ولا يقاس عليه، والأكثر إلحاقها بجمع المذكر السالم وإعرابها بالحركات، فترفع بالواو وتُنصب وتُجر بالياء، ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من النمرات لعلهم يذكرون﴾ (سورة الأعراف الآية ١٣٠).

ثالثاً - بعده في التوجيه الإعرابي عن التكلف والتعقيد:

وهو أسلوب الشارح المعتمد في الكتاب بصورة عامة، وفي المسائل النحوية بصورة خاصة، فقد كان بعيداً عن أي تكلف في التوجيه الإعرابي لأي مسألة تعترضه في الشرح، وقد يصرح بنفسه بهذا التكلف إن لمسه في مواضع معينة، بعبارة تكشف عما في نفسه من بعد عن هذا المنحى في الإعراب ثم يذكر الوجه الإعرابي المناسب والبعيد عن التعقيد، ومثال ذلك قوله في توجيه (من) في حديث الرسول (ﷺ): "من صلى البردين دخل الجنة" (البخاري ١٤٢٢ هـ ١٧٦/٢)؛ إذ عقب على من جعلها موصولة بقوله: "ولا يخفى ما فيه من التكلف" (العسقلاني ١٣٧٩ هـ ٥٧٦/٣)، وذكر بعد ذلك الوجه المناسب لإعرابها وهي أن تكون شرطية لا غير، أو قد يخص بعض النحاة بالتكلف فيقول: "وقد تعسف بعض النحاة في

تأويلها وردّها للبدل، وهو تكلفٌ مُستغنى عنه " (العسقلاني ١٣٧٩ هـ ٣٤/٢)، وكان ذلك في تفسير الآية: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (سورة الأنبياء الآية ٣)، في تعدّد أقوال النُّحاة في إلحاق علامة الجمع أو التثنية بالفعل مع وجود الفاعل.

رابعاً: التّأويل والتّعليل:

الغرض من التّأويل إدراك الحقائق في المسائل وإصابة مراد الشّارح، وهذا يستلزم شروطاً وأدلةً قويّةً لانصراف اللفظ عن ظاهره الموجود ليتم مراد العالم في المعنى المؤول؛ لأنّ حمل اللفظ على مطابقة الظاهر أولى من حمله على ما يوجب تركه لذلك الظاهر، والتّأويل إمّا أن يكون لنصرة عالمٍ أو مذهبٍ أو رأي، وذلك بعيداً عن سياسة ابن حجر، أو منهجاً جديداً للنصّ بصورة عامة، واللفظة بصورة خاصة، ويقود ذلك إلى معرفة علّة الحكم الذي نصّ عليه ظاهر الحديث الشريف ومعرفة مهمة التّأويل والتي تقوم على الجمع بين الأدلّة المتعارضة، ومثال التّأويل عند ابن حجر، تفسيره أمر النّياح على الميّت بعد أن نقل أقوال العلماء في ذلك وتأويلاتهم، قال: "فمراده ما كان من البكاء بصياح وعويل وما يلتحق بذلك من لطم خدّ وشقّ جيب وغير ذلك من المنهيات" (العسقلاني ١٣٧٩ هـ ١٥٢/٣)، وهنا ابن حجر وضع تأويلاً مناسباً لكثرة الأقوال في هذا الجانب .

أمّا التّعليل والعلّة فهي مصطلحات تمثّل البحث عن الأسباب وراء الظاهرة اللّغويّة (أبو الهيجاء ٢٠١٩ ٢٢٣)، وهو من سمات منهج ابن حجر وخصائص أسلوبه، والقارئ لشرحه يجد الكثير من العلل والتّعليلات البعيدة عن التّكلف والمبالغة فيه، في الكثير من الألفاظ الحديثيّة، لا سيّما في المسائل اللّغويّة التي يتوسّع فيها ويشفعها بالشرح والتّفسير، فالعلّة والتّعليل عند ابن حجر منحي يتّخذ في الكشف عن الأوجه الإعرابيّة في الكثير من الألفاظ، واسلوبٌ يلجأ إليه في بيان مبهمٍ وتوضيح غامضٍ منها، وفي ذلك أمثلة متعدّدة ومتنوّعة، منها: "وقد اجتمع التثنية والجمع في قوله ظهورهما، فإن لم يكن المضاف جزء ما أُضيف إليه فالأكثر مجيئه بلفظ التثنية فإن أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع، وقوله يُعذبان في قبورهما شاهدٌ لذلك" (العسقلاني ١٣٧٩ هـ ١٧١/١)، وهو هنا علّل جعل المضاف بلفظ الجمع مع أن المخصوص مثني وذلك في حالة أمن اللبس، وإن عُدّ هذا الأمن فالتثنية أولى، والعلّة هنا هي أمن اللبس، وكان الأولى أن يُقال (ظهيرهما وقبريهما) لأنّهما مثني، وقد يكون التّعليل عند ابن حجر لبيان صحّة ما ذهب إليه أحد العلماء، أي اثبات رأي له مثلما فعل مع أبي عبيدة في أصل لفظة (خيفة): حيث قدّم هنا تعليلاً مناسباً لأصل ما ذهب إليه أبو عبيدة في أنّ أصلها (خوفاً)؛ إذ حدث فيها إعلال، ذلك المصطلح الشائع في كتب العلماء (أبو الهيجاء ٢٠١٩ ٢٢٥)، فذهبت الواو في الكلمة وصارت ياءً لأجل كسرة الخاء، وهو إعلال بالقلب (أبو الهيجاء ٢٠١٩ ٢٢٧)، وإنّما قال ابن حجر هذا ردّاً على الكرمانيّ لاستدراكه على أبي عبيدة، فقال ابن حجر: "خيفة: خوفاً فقلبت الواو ياءً لكونها بعد كسرة وما عرف في أنّه كلام أحد الرّؤوس العلماء باللّسان العربيّ وهو أبو عبيدة" (العسقلاني ١٣٧٩ هـ ٤٢٦/٦)، وقد اتّخذ التّعليل عند ابن حجر أشكالاً متعدّدة نظراً لتناوله الكثير من العلل، ومنها: علّة العامل، وعلّة تسويغ الحذف في الرّواية، وعلّة التّخفيف، وعلّة الأصل، وعلّة الوجوب، يتّضح أنّ أغلب العلل التي أشار إليها ابن حجر هي علل العلماء الأوائل، وإنّ أكثر اعتماده في إثبات الأحكام النّحويّة كان على علّة السّماع؛ إذ كان غالباً ما يصحّح الحكم النّحويّ لورود رواية أخرى تؤيّد، ومما لاحظناه أيضاً أنّ عدداً من تعليلاته كانت منقولةً من علماء غيره، فلم تكن جميعها من استنتاجاته - رحمه الله - لكنّه كان يقف أمامها موقف المؤيّد والمرجّح.

خامساً: ربطه للأوجه الإعرابية بالمعنى، وقد يكون ذلك الربط إما من استشفاف الحافظ له أو بنقله لما ذكره غيره من العلماء، ولبيان هذه السمة أورد ما يأتي من الأمثلة:

١ - في إعرابه للفظه (والوضوء): "إنَّ عمر بن الخطَّاب بينما هو قائمٌ في الخطبة يوم الجمعة إذ دخل رجلٌ من المهاجرين الأولين من أصحاب النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)... فقال: والوضوء أيضاً، وقد علمت أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يأمر بالغسلِ" (العسقلاني ١٣٧٩ هـ / ٣٦٠/٢)، حيث وجَّه ابن حجر اللفظة عدّة توجيهات مستنداً إلى المعنى، وعلى النحو الآتي:

أ- إنَّ الرّواية عنده بالنّصب، قائلاً: "والوضوء في روايتنا بالنّصب، وعليه اقتصر النّوويّ في شرح مسلم، أي والوضوء أيضاً اقتصرت عليه أو اخترته دون الغسل، والمعنى: ما اكتفيت بتأخير الوقت وتقويت الفضيلة حتّى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء" (العسقلاني ١٣٧٩ هـ / ٣٦٠/٢).

ب- موافقته تجويز الفُرقبيّ الرّفْع على أنّه مبتدأ خُذف خبره، أي: والوضوء أيضاً يُقتصر عليه (العسقلاني ١٣٧٩ هـ / ٣٦٠/٢).

ج - نقله كلام السُّهيليّ اتّفاق الرّواة على رفع (الوضوء)؛ لأنَّ النّصب يخرج بالمعنى إلى الإنكار: والوضوء لا يُنكر (العسقلاني ١٣٧٩ هـ / ٣٦٠/٢).

٢ - في توجيهه لحرف الجر (على) الوارد في الحديث في الجامع الصّحيح أنّ رسول الله (ﷺ) سُئِلَ عن أحبِّ الأعمال إلى الله عزَّ وجلَّ، فأجاب: "الصلاة على وقتها..." (البُخاريّ ١٤٢٢ هـ / ٧٣/٢)، فقال الحافظ العابد: "وقوله: على وقتها، قيل (على) بمعنى اللّام ففيه ما تقدّم، وقيل لإرادة الاستعلاء على الوقت، وفائدته تحقُّقُ دخول الوقت ليقع الأداء فيه" (العسقلاني ١٣٧٩ هـ / ٣ / ١٢٩).

لم يُثبت أكثر علماء البصريين لـ (على) غير معنى الاستعلاء، وتأولوا ما جاء خلفه، قال السيوطي: "والبصريون قالوا لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف فكنت تقول: وليت عليه أي عنه، وكتبت على القلم، أي به، وجاء زيدٌ على عمرو أي معه، والدرهم على الصندوق أي فيه، وأخذت على الكيس أي منه، وأولوا ما تقدّم على التضمين ونحوه" (السيوطي ١٩٨٠ م / ٤٤٠/٢)، في حين جعل علماء الكوفة لـ (على) العديد من المعاني التي خرجت إليها غير معنى الاستعلاء (الزّاملّي ٢٠١٩ / ١٢١)، فهي حرفٌ تعمل في الظاهر والمضمر وقد تكون اسماً، ويكون ذلك عند دخول (من) عليها، كقول الشاعر (يزيد بن الطّبريّة ديوانه ٤٦):

غَدَت مِن عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَرَفَعَا

وتكون اسماً أيضاً في مثل قولك: هَوْنٌ عليك، فلو كانت (على) هنا حرفاً لأدى ذلك إلى تعدي الفعل المخاطب إلى ضميره المتصل به، وذلك ممّا لا يجوز في غير أفعال القلوب (الأنصاريّ ١٩٨٥ م / ١٩٤)، ولـ (على) معانٍ أخرى عند غير البصريين، منها: الاستعلاء حساً، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ (سورة المؤمنون الآية ٢٢)، والاستعلاء معنًى، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلِيَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلِيَهُنَّ دَرَجَةٌ﴾ (سورة البقرة: الآية ٢٢٨)، تشبيهاً للمعاني بالأجسام، وتأتي للمصاحبة، وللظرفيّة بمعنى (في)، وللمجازة بمعنى (عن)، وتأتي للتعليل بمعنى (اللام)، وبمعنى (عند)، وبمعنى (من)، وبمعنى (الباء)، وبمعنى (لكن)، وقد تُستعمل أيضاً بمعنى الشرط، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ (سورة الأعراف: الآية ١٠٥)، أي ارسلني بهذا الشرط، كما تأتي (على) أيضاً زائدة للتعويض (الزّاملّي ٢٠١٩ / ١٢٣)، وقد جعل الشّارح (على) في الحديث بمعنى (اللام) وللإستعلاء، لكنّه لم يذكر إن كان

الاستعلاء حسياً أو معنوياً، وعلى الأرجح قصد الاستعلاء الحسي، لقوله: "وفائدته تحقُّقُ دخول الوقت ليقع الأداء فيه؛ لأنها- أي (على) - تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت، فيتعيّن أوله، ولا يصحّ جعلها على الاستعلاء المجازي (المعنوي)؛ لأنه لو قيل: له عليّ الف درهم، فكأنه يركبه ويعلوه لما كان في ذمته فيجب عليه الدّين، وهذا لا يتناسب وسياق الحديث الشّريف، لكن قد تكون (على) في الحديث بمعنى (اللّام)، أي: لوقتها، ويؤيّد ذلك اسم الباب في صحيح البخاريّ، قال ابن الأثير: "وفي بعض الحديث: أفضل الأعمال الصّلاة على وقتها، يريد لوقتها" (ابن الأثير ١٩٧٩ م ٣٢/٥)، فيكون معنى اللّام هنا للاستقبال، أي: استقبال الصّلاة أو استقبال وقت الصّلاة.

ويجوز أن تكون (على) في الحديث السّالف الذّكر بمعنى الظّرفية، فتحمل معنى (في) (الزّامليّ ٢٠١٩ ١٢١)، ويكون المعنى: الصّلاة في وقتها، كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غُفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ (سورة القصص الآية ١٥)، أي في وقت غفلتهم، وقد يذكر ابن حجر كلّ المعاني الممكنة للحرف (على) بوساطة سياق الاستعمال دون أن يرجّح بين هذه المعاني؛ لأنّ السّياق يحتمل تلك المعاني جميعها، فالشّارح ممّن يقولون بتناوب حروف الجر (الزّامليّ ٢٠١٩ ١٢٠)، مسايراً لمذهب الكوفيّين (الزّامليّ ٢٠١٩ ١٢١)، وما سبق يؤكّد ذلك.

ومما تقدّم تبين تميّز ابن حجر في الجانب النّحويّ بعقليّة متحرّرة من النّقييد والجمود والتّقليد والتّبعية، فيجد القارئ لشرحه ما يعجبه ويطره؛ إذ تتراحم عند الإمام معالم السّبق والإبداع، وذلك واضح في مناقشاته للعديد من علماء النّحو، تلك المناقشات التي ميّزت شرحه وجعلت منه موسوعة، ولا يزال هذا الشّرح من أهمّ الشّروح، ولا يزال العلماء والباحثون ينهلون منه ويعجبون ببديع تصنيف صاحبه له، وحسن بيانه، ودقّة فهمه، وسعة ثقافته، فينسخونه ويختصرونه ويحلّون إليه مصنّفاتهم، فهو بحق موسوعة زخرت بأنواع العلوم، أغناه صاحبه بدرر نفيسة من الأحكام والفوائد، واضعاً يده على الشّارد والوارد في الألفاظ والآداب المرعية والمواعظ الزهديّة، فيقول: "مقتصراً على الرّاجح من ذلك، متحرّياً للواضح دون المستغلق في تلك المسائل مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التّعارض مع غيره، والتّنصيص على المنسوخ بناسخه، والعامّ بمخصّصه، والمطلق بمقيده، والمجمل بمبيته، والظاهر بمؤوله، والإشارة إلى نكت من القواعد الأصوليّة ونبذ من الفوائد العربيّة ونخب من الخلافات المذهبيّة بحسب ما اتّصل بي من كلام الأئمّة واتّسع له فهمي من المقاصد المهمّة" (العسقلانيّ ١٩٩٣ ٥٧)، وكان الشّارح تارةً يعترض على آراء العلماء النّحوية بتعدّد الروايات للحديث الواحد، فيردّ التّوجيه النّحويّ لسبب تصرّف الرواة في الحديث الشّريف، مُثبّثاً ذلك بإيراد تلك الروايات، وتارةً أخرى يعترض على تلك الآراء من جهة المعنى الحديثي، وهو أمرٌ يدلّ على تقليد نظير وإعمال فكرٍ وتفصيل عقلٍ، مع الأخذ بالنّظر أنّه كان آخذاً في تلك الآراء والأقوال للعلماء بالتحقيق، أي اثبات المسألة بدليلها (رعد كريم ٢٠١٥ ٢)، كما إنّ أكثر محاورات ابن حجر مع العلماء كانت مع ابن مالك والعكبري وغيرهما من جهاذة النّحو، ولا يخفى ما بين هؤلاء العلماء وبين ابن حجر من قاسم مشترك وهو علم الحديث، فالشّارح كان أمام فطاحل برزوا في الاطّلاع على علم الحديث كما برزوا في علم النّحو، ولهم مؤلّفات فيه كما لهم في علم النّحو، فكان لابن مالك كتاب "شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح"، وللعكبري مؤلّفات في الحديث النّبويّ الشّريف، منها كتاب "إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النّبويّ"، وأيضاً كتاب "إعراب الحديث النّبويّ"، لذلك فالوقوف أمام هكذا نوع من العلماء ومناقشتهم ومعارضتهم لا يجيدها إلاّ حاذقٌ وذو حظٍّ عظيم.

مصادر البحث

١ - القرآن الكريم

- ٢ - أثر الإبدال الصوتي وتغير الضبط الحركي في تنوع المعنى، القراءات القرآنية مثلاً: بحث مُقدم من قِبَل الدكتور محمود حمود عراك الثريشي / جامعة واسط - كلية التربية - قسم علوم القرآن، مجلة كلية التربية / واسط، العدد الحادي عشر.
- ٣ - الجامع المُسند الصحيح المُختصر من أمور رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه (صحيح البخاري): محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر النَّاصر، نشر: دار طوق النَّجاة (مُصَوَّرة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط ١٤٢٢هـ.
- ٤ - الجواهر والذَّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: شمس الدِّين محمد بن عبد الرَّحمن بن محمد بن أبي بكر بن عُثمان بن محمد أبو الخير السَّخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، نشر: دار ابن حزم، ط ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٥- الدرس النحوي عند الجذامي تناوب حروف الجر وزيادتها مثلاً، بحث مُقدم من قِبَل الدكتور مجيد خير الله الزاملِي والباحث علي حسن، جامعة واسط - كلية التربية، العدد السادس والثلاثون.
- ٦ - إشكالية المفهوم في المصطلح اللُّغوي، الإعلال نموذجاً: بحث مُقدم من قِبَل الدكتور يس محمد أبو الهيجاء (جامعة أمّ القرى - مكة المكرمة - كلية اللغة العربيّة)، جامعة واسط/ مجلة كلية التربية، العدد السادس والثلاثون، ج ٢.
- ٧- النّهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدِّين أبو السَّعادات المُبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشَّيباني الجذري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، نشر: المكتبة العلميّة / بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٨- الهمز والنَّسْهيل في شعر الهجاء في العصر الأمويّ (دراسة صوتيّة): بحث مقدّم من قِبَل الدكتور محمد مزعل خلاطي وعبد الوهاب ارزوقي العبيدي/ جامعة واسط - كلية التربية - قسم اللغة العربيّة/ مجلة لارك، العدد (٤٨) ٢٠٢٣م.
- ٩ - انتقاض الاعتراض في الرَّد على العينيّ في شرح البخاريّ: شهاب الدِّين أحمد بن عليّ بن محمد بن محمد بن عليّ بن محمود بن أحمد بن أحمد بن حجر أبو الفضل العسقلانيّ المصريّ الشَّافعيّ (٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السَّلفي وصبحي بن جاسم السَّامرائي، نشر: مكتبة الرُّشيد/الرياض، ط ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
- ١٠ - حقيقة ما عراه أبو البركات الأنباري في إنصافه إلى الكوفيّين والبصريّين في (زب): بحث منشور للدكتور رعد كريم حسن في مجلة كلية التربية / جامعة واسط، العدد العشرون، ٢٠١٥.
- ١١- ديوان يزيد بن الطَّبريّة، صنع: حاتم صالح الصَّامن، وزارة الإعلام - مطبعة أسعد / بغداد.
- ١٢ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدِّين عبد الله بن عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عقيل الهمداني (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد، نشر: دار زين العابدين، ط ١٣٩٢ هـ - ٢٠١٣ م.
- ١٣ - فتح الباري شرح صحيح البخاري: شهاب الدِّين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن أحمد بن حجر أبو الفضل العسقلانيّ المصريّ الشَّافعيّ (٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه: وصَّحه وأشرف على طبعه: محب الدِّين الخطيب، عليه تعليقات العالمة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، نشر: دار المعرفة/ بيروت.

- ١٤- مُغْنِي اللَّيْبِ عَنِ كُتُبِ الْأَعْرَابِ: جَمَالُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوْسُفَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوْسُفَ أَبُو مُحَمَّدَ ابْنِ هِشَامِ (١٧٦١هـ)، تَحْقِيقُ: الدُّكْتُورِ مَازِنِ الْمُبَارَكِ وَالدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ عَلِيِّ حَمْدِ اللَّهِ، نَشْرُ: دَارِ الْفِكْرِ/ دِمَشْقَ، ط٦ ١٤٠١ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٥ - هَمْعُ الْهَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السَّبْوَطِيِّ (٩١١هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الْحَمِيدِ هِنْدَاوِيِّ، نَشْرُ: الْمَكْتَبَةُ التَّوْفِيقِيَّةُ/ مِصْرَ ١٩٨٠ م.